

معايير بناء الدولة

بالاستناد إلى عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الاشتهر (رحمته الله)



رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية 1873 لسنة 2018م

مصدر الفهرسة: IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda

رقم تصنيف LC: BP38.09.S5 K43 2018

المؤلف الشخصي: الخليبي، ماهر جبار. مؤلف.

العنوان: معايير بناء الدولة بالأستناد الى عهد الامام علي (عليه السلام) الى مالك الاشتر (رحمه الله) /

بيان المسؤولية: تأليف آ.د. ماهر جبار الخليبي.

بيانات الطبع: الطبعة الأولى.

بيانات النشر: العراق، كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، 2018 / 1439 للهجرة.

الوصف المادي: 96 صفحة؛ 21ء15 سم.

سلسلة النشر: (العتبة الحسينية المقدسة؛ 431).

سلسلة النشر: (مؤسسة علوم نهج البلاغة، 140 وحدة الدراسات السياسية، سلسلة دراسات في عهد الامام علي (ع) لمالك الاشتر (ره)؛ 45).

تبصرة بيلوجرافية: يتضمن هوامش، لائحة المصادر (الصفحات 91-93).

موضوع شخصي: الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة - نهج البلاغة - عهد مالك الاشتر - دراسة.

موضوع شخصي: علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة - 40 للهجرة - احاديث.

موضوع شخصي: علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة - 40 للهجرة - ساسته وحكومته.

موضوع شخصي: مالك بن الحارث الاشتر النخعي، توفي 39 للهجرة - نقد وتفسير. مصطلح موضوعي: الاسلام والدولة.

مصطلح موضوعي: نظام الحكم في الاسلام.

مصطلح موضوع جغرافي: العراق - الاحوال السياسية - القرن 20.

مؤلف اضافي: دراسة ل(عمل): الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة - نهج البلاغة - عهد مالك الاشتر.

اسم هيئة اضافي: العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة. جهة مصدرة. عنوان اضافي: نهج البلاغة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

سلسلة دراسات في عهد الإمام
علي (عليه السلام) لمالك الأشر (عليه السلام) (٤٥)
وحدة الدراسات السياسية

معايير بناء الدولة

بالاستناد إلى عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشر (عليه السلام)

تأليف

أ.د. ماهر جبار الخليلي

إصدار

مؤسسة عالم من مخرج البلاغة

في العتبة الحسينية المقدسة

جميع الحقوق محفوظة
العتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

1439 هـ - 2018 م



العراق - كربلاء المقدسة - مجاور مقام علي الأكبر عليه السلام

مؤسسة علوم نهج البلاغة

هاتف: 07728243600 - 07815016633

الموقع الإلكتروني: www.inahj.org

الإيميل: Info@Inahj.org

تنويه:

إن الأفكار والآراء المذكورة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها،
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر العتبة الحسينية المقدسة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤسسة

الحمد لله على ما أنعم وله الشكر بما أهدى
والثناء بما قدم من عموم نعم ابتدأها وسبوغ
آلاء أسداها والصلاة والسلام على خير الخلق
أجمعين محمد وآله الطاهرين.

أما بعد:

فإن من أبرز الحقائق التي ارتبطت بالعترة
النبوية هي حقيقة الملازمة بين النص القرآني
والنص النبوي ونصوص الأئمة المعصومين (عليهم السلام).

وإن خير ما يرجع إليه في المصاديق لحديث
الثقلين «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» هو صلاحية
النص القرآني لكل الأزمنة متلازماً مع صلاحية

النصوص الشريفة للعترة النبوية لكل الأزمنة.

وما كتاب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضي الله عنه) إلا أنموذجٌ واحدٌ من بين المئات التي زخرت بها المكتبة الإسلامية التي اكتنزت في متونها كثيراً من الحقول المعرفية مظهرة بذلك احتياج الإنسان إلى نصوص الثقلين في كل الأزمنة.

من هنا:

ارتأت مؤسسة علوم نهج البلاغة أن تخصص حقلاً معرفياً ضمن نتاجها المعرفي التخصصي في حياة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وفكره، متخذة من عهده الشريف إلى مالك الأشتر (رضي الله عنه) مادة خصبة للعلوم الإنسانية التي هي أشرف العلوم ومدار بناء الإنسان

وإصلاح متعلقاته الحياتية وذلك ضمن سلسلة بحثية علمية موسومة بـ(سلسلة دراسات في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضي الله عنه))، التي تصدر بإذن الله تباعاً، حرصاً منها على إثراء المكتبة الإسلامية والمكتبة الإنسانية بتلك الدراسات العلمية والتي تهدف إلى بيان أثر هذه النصوص في بناء الإنسان والمجتمع والدولة متلازمة مع هدف القرآن الكريم في إقامة نظام الحياة الآمنة والمفعمة بالخير والعطاء والعيش بحرية وكرامة.

وكان البحث الموسوم بـ(معايير بناء الدولة بالاستناد إلى عهد الإمام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر رضوان الله عليه) واحداً من تلك البحوث التي عنيت بالعهد الشريف وربطت فحواه بالواقع العراقي وسبل الإصلاح

السياسي والاقتصادي في البلد بالاعتماد على
ما تضمّنه العهد الشريف من أسس لإدارة
الدولة

فجزى الله الباحث خير الجزاء فقد بذل
جهده وعلى الله أجره، والحمد لله رب العالمين.

السيد نبيل الحسني الكربلائي
رئيس مؤسسة علوم نهج البلاغة

هدف البحث

هدف البحث الأساسي هو تقديم رؤية منهجية واضحة المعالم والأسس في بناء دولة عصرية في العراق عن طريق الاستفادة من بعض المعايير أو المقاييس العلمية والقيمية الناجمة التي يقاس عليها المسؤول الناجح من غيره، والتي يجب أن يسير عليها المتصدي للمسؤولية كبر أو صغر منصبه في الدولة سعياً نحو الحلول الصحيحة في بناء الدولة.

بمعنى آخر إن المعايير تؤخذ من التجارب المطبقة فعلياً والناجحة في تطوير بلدانها وشعوبها، وتستنبط كذلك من تراث الحكماء والفلاسفة والأولياء والأنبياء والمؤمنين، وما رسالة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام إلى مالك الأشتر

الا واحدة من أهم الحكم في التاريخ الانساني وفيها من الأسس والثوابت الكثير، وما علينا الا دراستها واستخراج الكنوز منها والسير وفقا لمضمونها لا جعلها شعارات وواجهات براقه بعيدا عن التطبيق الفعلي والتنفيذ العملي.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذه الدراسة من الحاجة الماسة إلى الارتقاء بمستوى الأداء السياسي لأغلب الأشخاص المتصددين للعمل الحكومي لاسيما القيادات منهم.

إضافة إلى ذلك هناك حاجة ماسة إلى دراسة معايير بناء الدولة في ضوء أنظمة الجودة الشاملة، وأساليب تطبيقها، والمعوقات التي تواجهها، مع مقارنتها بعهد الإمام عليه السلام، مع كيفية التخلص من الآفات والأمراض

والعادات السيئة والتي أصبحت ثوابت وتمكنت من ذهنية وطبيعة الموظف في العراق، الصغير منهم والكبير بحيث صارت منظومة متجذرة ومتشعبة، وراسخة في المجتمع.

مشكلة البحث

تعاني الدولة العراقية من مشاكل كثيرة ومتعددة انعكست بمجموعها على الجوانب الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل تعدى ذلك إلى نوعية القادة من أصغر مسؤول في الوظيفة إلى رأس الهرم في المسؤولية من مدير ووزير ورئيس وزراء ورئيس الجمهورية والقائد العام وغيرها من الألقاب الفخمة، والأسوأ من ذلك هو نوعيات الأساتيد في الجامعات والمعلمين والمدرسين والمشرفين، فأصبح الانهيار شبه الشامل في المنظومة القيمية والخلقية.

من أجل ذلك بادر الباحث في هذه الدراسة إلى دراسة الواقع السياسي ومبادئ تشكيل الدولة، متخذاً من عهد الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر رضوان الله عليه وسيلة وأداة في استنباط مبادئ ومعايير تستحق أن تكون مقياساً مهماً لجودة الأداء السياسي والاقتصادي من أجل تحسين جودة المخرجات والمنتجات.

بناءً على ذلك يمكن تحديد الإشكالية الأساسية التي سعى الباحث إلى الإجابة عنها وطرح الحلول المناسبة لها، وهي: (ما هي الرؤية المنهجية لإعادة بناء الدولة في العراق وفقاً لمبادئ ومعايير عهد الإمام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر رضوان الله عليه، التي يمكن أن تكون مناسبة للتطبيق في الدولة العراقية الجديدة من أجل تجاوز المعوقات والمشاكل بأفضل الطرق وأقصرها وأقلها كلفة).

ومن هذه الإشكالية المركزية تتفرع أسئلة
عدّة:

(١) ما مشاكل ومعوقات بناء الدولة في
العراق؟

(٢) ما المعايير التي جاء بها عهد الإمام عليه
السلام ويمكنها أن تسهم في تطوير الأداء؟

(٣) ما الرؤية المنهجية لمواجهة التحديات
وإعادة بناء الدولة وفقاً لتلك المعايير؟

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام
على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد الطاهر
الأمين وآل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر
الميامين.

إن الغاية من هذه الدراسة هو تقديم بعض
الأفكار بشأن المسار المستقبلي للدولة العراقية،
وكيف يمكن المضي في تحقيق آمال وتطلعات
الشعب العراقي في الحرية، والعدل، والمساواة،
والتعايش من أجل استقرار البلد أولاً، ثم
تطويره وتحويله إلى دولة متحكمة في قرارها
وراعية لشعبها ثانياً، بخطوات واضحة وثابتة.
ولتحديد بعض الأساسيات أو المبادئ أو

المعايير لا بد من دراسة تجارب الأمم المتقدمة، ثم المضي في استنباط نظام ومعايير من تجاربنا المحلية سواء اسلامية كانت أم عربية أم عراقية، من أجل قيادة دولة المؤسسات إلى رحلة طويلة تجاه الهدف الأسمى وهو تأسيس دولة اتحادية ديمقراطية تعددية متقدمة في المجالات جميعها.

يقول عزّ من قائل بسم الله الرحمن الرحيم
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا
نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن
لَّا يَشْعُرُونَ﴾^(١)، تخوض الآية الكريمة في مسألة
الإصلاح ومن يكون مؤهلاً للإصلاح، وتهدف
إلى معرفة الشخصيات التي يجب أن تكون مهياًة
للقيام بهذا الدور بطريقة إيمانية وعلمية.

إن عهد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام

(١) سورة البقرة: (١١-١٢).

إلى مالك الأشتر رضوان الله عليه عندما ولّاه على مصر يعد بحق منهاج عمل متكامل لكل والي أو حاكم يرغب في حكم الرعية حكماً أخلاقياً وإنسانياً؛ إذ تناول هذا العهد أدق التفاصيل في الإدارة.

مالك الأشتر رضوان الله عليه الذي قال عنه أمير المؤمنين عليه السلام «مالك لي كما كنت لرسول الله صلى الله عليه وآله» يعد من القادة القلائل الذين يتصفون بصفات نادرة تستحق الإشادة وتستحق الدراسة والتمحيص.

بين شخصية الحاكم ومنهجية الحكم يغوص الإمام عليه السلام في أعماق النفس البشرية، وما على الباحثين إلا الجري وراء الدرر والسير الحثيث نحو الزوايا الخفية في تلك الكلمات النورانية للخروج بأفضل طبق علمي يقدم بأبهى

صورة حاملاً أفضل بضاعة إلى المتلقي الكريم.
في ضوء هذه الحقائق تم تحديد عنوان البحث
(معايير بناء الدولة بالاستناد إلى عهد الإمام علي
(عليه السلام) إلى مالك الأشتر رضوان الله عليه)
الذي قام على ثلاثة محاور، الأول: بعنوان التراجع
السياسي في العراق الأسباب والتتائج، في حين
ناقش الثاني: المعايير التي جاء بها عهد الإمام عليه
السلام والتي من الممكن أن تسهم في تطوير الأداء،
أما المحور الأخير فخصص للرؤية المنهجية الحققة
في مواجهة التحديات، واعتماد المعايير العلوية في
بناء الدولة.

المحور الاول

التراجع السياسي في العراق - الأسباب والنتائج

قبل التوسع في الأسباب التي أدت إلى الانهيار شبه الكامل في المنظومة الإدارية للدولة العراقية الجديدة، لابد من دراسة طبيعة التحديات التي تواجه مسيرة البناء السياسي في العراق مع دراسة أولويات الإصلاح السياسي، والسؤال الأبرز الذي يقفز إلى الأذهان: من أين تبدأ المسيرة الإصلاحية؟ ثم سؤال آخر: من الإنسان المؤهل للقيام بهذا الدور الصعب والكبير؟ أو بالأحرى ما صفاته ومقوماته ومبادئه؟ وما المؤسسات التي ستسهم في عملية الإصلاح؟ وهل هذه المؤسسات موجودة فعلاً ولكنها تحتاج إلى إعادة

هيكله وتفعيل نشاطها؟ أم لا بد من استحداث مؤسسات جديدة مبنية على أسس صحيحة؟

ويمكن تحديد أبرز التحديات التي واجهت مسيرة بناء العملية السياسية كما تسمى أو عملية بناء الدولة ومؤسساتها، منذ لحظة ولادة العراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣م:

أولاً: بناء المجتمع الواحد الرصين المتناسك، المؤمن بالمصير المشترك من دون تمييز أو تعنصر لقومية أو مذهب أو دين أو عرق.

ثانياً: ترسيخ مبدأ المشاركة في السلطة وهو الأمر الذي افتقدته العملية السياسية في المرحلة السابقة إذ أصرت أطراف على مبدأ الحكم بالاجلبية متذرعة بالديمقراطية، وأصرت أطراف أخرى على التمسك بمبدأ التوافق السياسي استناداً على التقسيم العرقي،

وأصرت فئة ثالثة إلى مبدأ المعارضة لكل مشاريع بناء الدولة من دون إشراكها، ومن ثمّ فشل المشروع برمته.

ثالثاً: تعزيز وترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع، بمعنى خلق مجتمع ناضج ديمقراطياً يمارس نوعاً من الديمقراطية المناسبة للطابع المحلي وليست الديمقراطية المستوردة الجاهزة الجامدة المغلفة بقيم وعادات غريبة وغير مناسبة.

رابعاً: الانحدار القيمي في المجتمع العراقي لأسباب متعددة منها كثرة الحروب وأساليب الطغيان وفقدان كثير من العوائل لشبابها وأربابها، والحصار الاقتصادي وضعف التوعية الدينية وغيرها من الأسباب، مما يتطلب إعادة بناء المنظومة الأخلاقية التي كان يتمتع بها

المجتمع العراقي سابقا بواسطة إنشاء مجتمع أخلاقي وقيمي وملتزم، يتألف من مواطنين لهم قيم دينية ومعنوية قوية ومتشعب بأعلى القيم الإنسانية والأخلاقية.

خامسا: المعايير العلمية في التعيين والاختيار والترفيه، إذ إن من الضرورة بمكان أن يتم بناء المجتمع على أسس علمية ومتطورة، بمعنى أن يكون المجتمع مبدعا ويتطلع إلى الأمام وفي هذا السياق لا بد من منهجية وخطوات مدروسة؛ لأن الفرد العادي يميل إلى الراحة والسكون، ومن ثمّ يكون المجتمع مستهلك للتكنولوجيا فقط لذا لا بد أن نخلق مجتمعا جادا عمليا يساهم في الحضارة العلمية والتكنولوجية المستقبلية.

سادسا: عدالة التوزيع لثروة البلد إذ لا بد من انشاء منظومة تتسم بالعدالة الاقتصادية، يجري

فيها توزيع عادل ومتكافئ لثروة البلد، بمشاركة جميع الفئات والاطياف في الإنتاج والتوزيع والأرباح، وقبل ذلك في صنع القرار الاقتصادي المناسب لمصالح العراق العليا والعابر للمصالح الطائفية والحزبية والذاتية.

سابعاً: الجيش الوطني الموحد المدافع عن البلد ككل إذ لا بد من أن تكون المنظومة الأمنية والعسكرية والوطنية المشتركة تحظى بثقة جميع العراقيين وتؤمن بالعراق الواحد القوي العزيز الخالي من الاستقواء على أبنائه، وليس فصائل متفرقة قائمة على أساس المذاهب والقوميات ومدعومة وممولة من خارج الحدود.

هذه أبرز التحديات التي تواجه مسيرة الإصلاح والتي فشلت فيها القوى السياسية بجميع أصنافها وركنت إلى مصالحها الخاصة

وبناء كيائها السياسي مدعوما بأموال الدولة
لضمان بقائها على قيد الحياة السياسية في العراق
لأطول فترة ممكنة.

ثم إن جميع الأحزاب السياسية المتواجدة على
الساحة غير مؤمنة بالنظام الديمقراطي داخل
أحزابها فكيف تستطيع تطبيق الإصلاح السياسي
على البلاد في ظل غياب منهج الديمقراطية
والمشورة في نظامها الداخلي.

وفي هذا الإطار لا بد من توصيف أسباب
فشل بناء الدولة في المرحلة السابقة:

١. إيمان السياسيين المطلق بأنهم الأفضل
لقيادة البلد، وأن العملية السياسية الحالية هي
الأفضل للعراق، وبديلها التقسيم أو الحرب
والرغبة الشديدة في البقاء على دفة القيادة.
٢. الرؤية السياسية الخاطئة وغير الصحيحة

بشأن بناء الدولة، وقد يعتقد بعضهم أنه ليس هناك رؤية ولكن واقع السلوك والأفعال تؤكد أن هناك مجموعة من الثوابت عند السياسيين تمثل وجود رؤية مع غياب التخطيط والاستراتيجية على المستوى القريب والمتوسط والبعيد المدى.

٣. عدم السماح بتعديل مسار العملية السياسية غير المنضبطة.

٤. التشريعات الخاطئة بدءاً من الدستور والقوانين الفرعية والتعليمات الإدارية غير المهنية.

٥. اعتماد مبادئ الولاء على حساب الكفاءة والمذهب على حساب الوطن والقومية على حساب الوطنية والحزب على حساب العراق.

٦. التشرذم السياسي الواسع للأحزاب في تجمعات صغيرة ثم الاندماج في كتل طائفية كبيرة قبل الانتخابات ثم الصراع على المصالح

والجاء والسلطة والمال بعد الانتخابات ثم استعمال مصطلح الاستحقاق الانتخابي كبديل للمحاصصة الطائفية المرفوضة شعبياً والثابتة سياسياً، ويتم توزيع كل الدرجات الوظيفية من أصغرها إلى أكبرها على وفق هذا المبدأ، وكل ذلك على حساب البناء وخدمة الناس ومصالح البلد العليا التي غابت عن منظور أغلب السياسيين وما عادوا يعرفون ماهي فعلا المصالح العليا.

ومن هذه المنطلقات وبعد التشخيص الدقيق والمناسب للأسباب، نتقل في محورنا الثاني إلى وضع معايير مهمة لبناء الدولة مستقاة من فكر وبلاغة يعسوب الدين ووصي رسول رب العالمين وإمام المتقين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، من الوثيقة الأكثر شهرة والأفضل بلاغة، والأقوى حكمة، وهي رسالته الشهير

والمدعاة بالعهد المرسل إلى مالك الأشرر رضوان الله عليه عندما ولاه على مصر وهي تحتوي من الكنوز والعبر والمبادئ والدرر مايفوق الوصف، ولذلك ليس هناك من تراث غني بالمعرفة أفضل من هذا التراث.

وعلى وفق ما تقدم يمكن الخروج بجملمة من المعايير والمبادئ المناسبة للحكم بشكل عام ولحكم العراق بشكل خاص ماينطبق منها على الحالة العراقية، بالاستناد إلى ما ذكر سابقا في هذا المحور، من أجل وضع العراق ثابتا بقدمين راسختين على سكة التنمية والتطور، إذ لا بد من مراجعة الذات ومواجهة الأخطاء والسلبيات والعودة إلى تلك الأسس والمبادئ التي نصت عليها التشريعات السماوية والقيم الإنسانية فضلا عن تراث العلماء الصالحين والأئمة المعصومين وعلماء الفكر الانسانيين.

المحور الثاني

معايير من عهد الإمام (عليه السلام)

عندما نتأمل في كلمات عهد الإمام عليه السلام نجدها دقيقة ومفصلة ومناسبة لطبيعة الحكم والإدارة، وخصوصية هذه الوصايا للقائد الشجاع والفارس الهام مالك الأشتر رضوان الله عليه تشير بشكل واضح إلى الرابطة بين منهج الحكم وشخصية الحاكم.

لقد قنن أمير المؤمنين عليه السلام نظرية سياسية في الحكم فيها (العدالة.. المساواة.. الإخلاص بالعمل.... إلخ)، لذلك عُدَّتْ من أروع وأعظم التشريعات والتعليمات والوصايا والعهود في التاريخ البشري، وقد استقى منها الغرب والشرق دروس وعبر في الكيفية التي يتولى فيها الحاكم وشرعيته وتعامله مع شعبه

والإنسانية^(١).

تحدث الإمام عليه السلام عن سمو شخصية مالك وعظيم شأنه في رسالته التي بعثها لأهل مصر حينما ولاه عليهم جاء فيها:

«أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ بَعَثْتُ إِلَيْكُمْ عَبْدًا مِنْ عِبَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَا يَنَامُ أَيَّامَ الْخَوْفِ، وَلَا يَنْكُلُ عَنِ الْأَعْدَاءِ سَاعَاتِ الرَّوْعِ، أَشَدَّ عَلَى الْفُجَّارِ مِنْ حَرِيقِ النَّارِ، وَهُوَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ أَخُو مَذْحِجٍ، فَاسْمَعُوا لَهُ أَطِيعُوا أَمْرَهُ فِيمَا طَابَقَ الْحَقُّ، فَإِنَّهُ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ، لَا كَلِيلُ الظُّبَّةِ، وَلَا نَابِي الضَّرْبِيَّةِ، فَإِنْ أَمَرَكُمْ أَنْ تَنْفَرُوا فَانْفَرُوا، وَإِنْ أَمَرَكُمْ أَنْ تُقِيمُوا فَاقِيمُوا، فَإِنَّهُ لَا

(١) صباح محسن كاظم، الراعي والرعية والحاكم والمحكوم في عهد الامام علي-عليه السلام لمالك الأشتر، مقالة، مركز النور،
See more at: <http://alnoor.se/>: الموقع الالكتروني: ٢٠١٠/٠٨/٠٨

يُقَدِّمُ وَلَا يُجْحِمُ، وَلَا يُؤَخِّرُ وَلَا يُقَدِّمُ إِلَّا عَن
أَمْرِي، وَقَدْ أَثْرْتُكُمْ بِهِ عَلَى نَفْسِي لِنَصِيحَتِهِ
لَكُمْ، وَشِدَّةِ شَكِيمَتِهِ عَلَى عَدُوِّكُمْ»^(١).

ولما وصل إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)
خبر وفاة الأشتر (رضوان الله عليه) جعل
يتلهف ويتأسف عليه، ويقول: «لله در مالك،
لو كان من جبلٍ لكان أعظم أركانه، ولو كان
من حجرٍ كان صلداً، أما والله ليهدنّ موتك،
فعلى مثلك فلتبك البواكي، ثم قال: إنا لله
وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين، إني
أحتسبه عندك، فإنّ موته من مصائب الدهر،
فرحم الله مالكاً قد وفى بعهدده، وقضى نجبه،
ولقي ربه، مع أنّا قد وطنا أنفسنا أن نصبر
على كل مصيبة بعد مصابنا برسول الله (صلى

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤١١.

الله عليه وآله) فإنها أعظم المصيبة»^(١).

بشكل عام فإن شخصية مالك رضوان الله عليه كان لها الأثر البالغ في طبيعة الرسالة أو العهد، وجاءت تلك الوصايا متوافقة ومتناسقة مع ما يملكه الأشر رضوان الله عليه من مبادئ وقيم وحسن التدبير.

في العهد كثير من المبادئ والقيم تطفوا مع صاحبها عندما يمتلكها وتغوص معه عندما يفقدها ومن ثم لا بد من الوقوف على مجموعة من المعايير المستخرجة من بلاغة الإمام عليه السلام في عهده لنستطيع التمييز بين الفاقد والطافي أولاً ومن ثم بين من يريد أن يحكم علويًا وآخر يردها ميكيفيليا.

(١) عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى واليه على مصر مالك الأشر (رضوان الله عليه)، العتبة العلوية المقدسة قسم الشؤون الفكرية، اعداد المستشار فليح سوادى، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

المعيار الأول: اختيار الحكام

من أولويات أي حاكم أو والي هو اختيار الحاشية أو الكادر الذين يعملون معه، ثم اختيار من ينوب عنه في الأماكن البعيدة، فما هي الصفات والسمات التي حددها الإمام عليه السلام للاختيار الصحيح؟ وهو أمر بالغ الأهمية إذ قال الإمام عليه السلام:

«تَمَّ اخْتَرْتُ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ، وَلَا تَمَحِّكُهُ الْخُصُومُ، وَلَا يَتِمَادَى فِي الزَّلَّةِ، وَلَا يَحْضَرُ مِنَ الْفِيءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ»^(١)،

وهنا يسجل الإمام عليه السلام الجانب النفسي في شخصية الوالي، وشخصية من يختاره أن لا يتمادى في الزلة بل أن يكون حريصاً منضبطاً،

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٤.

وأن لا يتسامح في الحق إذا بان له ولا تميل نفسه إلى الطمع فيأخذ من حقوق الناس وأن لا يخضع للضغوط.

واستمر الإمام (عليه السلام) في ذلك الوصف «وَلَا يَكْتَفِي بِأَذْنَىٰ فَهَمِّ دُونَ أَقْصَاهُ، أَوْ قَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ، وَأَخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ، وَأَقْلَهُمْ تَبَرُّمًا بِمَرَا جَعَةِ الْخُصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَىٰ تَكْشُفِ الْأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزِدُّهُ إِنْ طَرَأَ، وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، أَوْلِيكَ قَلِيلٌ»^(١)، وهنا يسجل الإمام عليه السلام مواصفات القاضي في شخصية الوالي أو الحاكم بأن يكون صابرا وطويل البال والنفس حتى تتكشف الأمور وتتضح الصورة، وأن يكون متفهما بشكل شامل وليس جزئيا بعد أن

(١) المصدر نفسه.

أعطى وقته للفهم الصحيح، مع العناية بالأدلة والحجج.

يكون انتخاب الحكام غير خاضع للمؤثرات التقليدية، وإنما يكون عن دراسة جادة للحاكم نفسياً وفكرياً وإدارة ومعرفة بشؤون الحكم والإدارة في ضوء الشريعة المقدسة^(١).

بهذه المواصفات كيف يمكن لاختيار الحكام أن يكون معياراً للحكم والإدارة؟ في واقع الأمر أن الأمور تبدأ من هنا إذ أن حسن الاختيار للأشخاص وحده معياراً للتقييم وطبيعة الناس لاسيما في العراق تتحدث عن الحاشية دائماً كلما نظفت حكمت الناس على المسؤول بالنظافة والعكس صحيح، ومن ثم فإن معيار الاختيار هو البداية الصحيحة للإصلاح الناجح.

(١) آية الله الشيخ باقر شريف القرشي، المصدر السابق.

وقبل الانتقال إلى المعيار الثاني لابد من الإشارة إلى فقرة مهمة وردت في كلمة الإمام عليه السلام عن العمال والولادة عند اختيارهم إذ قال: «ثُمَّ أَسْبَغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ أَنْفُسِهِمْ وَغِنَى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ تَلَمَّوْا أَمَانَتَكَ ثُمَّ تَفَقَّدَ أَعْمَاهُمْ وَابْعَثِ الْعُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَدُودٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ وَالرَّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ»^(١).

إن الإمام عليه السلام يوصي بالراتب الجيد لأصحاب المسؤولية الكبرى حتى لا يطمعوا بما تحت أيديهم من أموال الدولة ولكن الأكثر أهمية هو وصيته بأن يبعث العيون من أهل الصدق

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٥.

والوفاء عليهم، وليس الجواسيس أهل الخسة
والخيانة وبياعة الضمير، بطريقة رقابية تحفظ لهم
أمانتهم وتمنع عنهم الانزلاق نحو النفس الأمارة
بالسوء.

المعيار الثاني: الاتصال بالأشراف والصالحين

من بنود عهد الإمام عليه السلام أنه أمر
مالك رضوان الله عليه بالاتصال بالأشراف
والصالحين الذين يمثلون القيم الكريمة ليستعين
بهم في إصلاح البلاد، وهذا قوله:

«ثُمَّ الصَّقُ بِذَوِي الْمُرُوءَاتِ وَالْأَحْسَابِ
وَأَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَالسَّوَابِقِ الْحَسَنَةِ ثُمَّ
أَهْلَ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ وَالسَّخَاءِ وَالسَّمَاخَةِ فَإِنَّهُمْ
جَمَاعٌ مِنَ الْكَرَمِ وَشُعَبٌ مِنَ الْعُرْفِ ثُمَّ تَفَقَّدْ مِنْ
أُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُ الْوَالِدَانِ مِنْ وَلَدِهِمَا وَلَا يَتَفَاقَمَنَّ
فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ وَلَا تَحْقِرَنَّ لُطْفًا تَعَاهَدْتَهُمْ

بِهِ وَإِنْ قَلَّ فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَىٰ بَدْلِ النَّصِيحَةِ لَكَ
وَحُسْنِ الظَّنِّ بِكَ وَلَا تَدْعُ تَفَقُّدَ لَطِيفِ أُمُورِهِمْ
اتِّكَالًا عَلَىٰ جَسِيمِهَا فَإِنَّ لِلْيَسِيرِ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعًا
يَتْتَفِعُونَ بِهِ وَلِلْجَسِيمِ مَوْضِعًا لَا يَسْتَعْنُونَ عَنْهُ»^(١).

يقول المثل إن الطيور على أشكاله تقع،
بمعنى أن المتفاهمين والمنسجمين بالرؤى
والأفكار يتصحبون ويترافقون، وعندما يكون
الحاكم مرافقا لأشخاص دليل على توافقه إلى
حد كبير معهم، وهنا التقييم والميزة بأن هؤلاء
مرآة للشخص إن حسنوا حسن وإن وهنوا
وهن، والإمام عليه السلام هنا يوصي بمرافقة
الصالحين، وأهل البيوتات الصالحة وأهل الغيرة
والكرم والساحة والسخاء، ويؤكد على رعايتهم
من الحاكم لأنهم ينصحون ويساندون ويراعون.

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٣.

إن الإمام عليه السلام يوجه بإشاعة الفضيلة وتوطيد أركان الإصلاح الاجتماعي بين الناس، وهذه النقاط المهمة التي أدلى بها الإمام عليه السلام توجب التفاف المصلحين حول الولاية وتعاونهم معهم فيما يصلح أمر البلاد^(١).

المعيار الثالث: التواضع الودود مع القاعدة .

صفات الحاكم أو الوالي المعتادة هي الأنفة والتكبر والتسلط والإعجاب بالنفس وأكثر الأحيان يرى نفسه دائما على حق، ورأيه أفضل الآراء، ولا يجوز مناقشته أو مجادلته أو الاعتراض عليه، ولكن الإمام علي عليه السلام في هذا المجال قد وضع للتواضع كصفة مهمة للوالي مميزات وإيجابيات عديدة، فقال:

(١) آية الله الشيخ باقر شريف القرشي، المصدر السابق.

«وَلْيَكُنْ أَثَرُ رُؤُوسِ جُنْدِكَ عِنْدَكَ مِنْ وَاسَاهُمْ
 فِي مَعُونَتِهِ وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِدَّتِهِ بِمَا يَسَعُهُمْ
 وَيَسَعُ مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنْ خُلُوفِ أَهْلِيهِمْ حَتَّى
 يَكُونَ هُمُومُهُمْ هَمًّا وَاحِدًا فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ فَإِنَّ
 عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ وَإِنَّ أَفْضَلَ
 قَرَّةَ عَيْنِ الْوَلَاةِ اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ وَظُهُورُ
 مَوَدَّةِ الرَّعِيَّةِ وَإِنَّهُ لَا تَظْهَرُ مَوَدَّتُهُمْ إِلَّا بِسَلَامَةِ
 صُدُورِهِمْ وَلَا تَصِحُّ نَصِيحَتُهُمْ إِلَّا بِحَيْطِيَّتِهِمْ عَلَى
 وِلَاةِ الْأُمُورِ وَقِلَّةِ اسْتِثْقَالِ دَوْلِهِمْ وَتَرْكِ اسْتِبْطَاءِ
 انْقِطَاعِ مُدَّتِهِمْ فَانْفَسَخَ فِي آمَالِهِمْ وَوَاوَصَلَ فِي حُسْنِ
 الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ وَتَعْدِيدِ مَا أَبْلَى ذَوُو الْبَلَاءِ مِنْهُمْ فَإِنَّ
 كَثْرَةَ الذِّكْرِ لِحُسْنِ أَعْمَالِهِمْ تَهْزُ الشُّجَاعَ وَتُحَرِّضُ
 النَّاكِلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(١).

(١) شرح نهج البلاغة لابن ميثم البحراني: ج ٥ ص ١٥٢.

المقصود من الخطاب هم الجند ولكن الواقع يشمل عموم القاعدة الاجتماعية وإن كان هناك خصوصية للجند، الوصايا تسهم بشكل كبير في ضبط إيقاع الجند في الميدان، وتعتبر سياسة الإمام عليه السلام عن مضمون إنساني كبير مستند إلى التعمق في النفس البشرية، فدراسته لنفسية الجندي وعاداته ومشاكله وطبيعته علاقته بالمراتب الأعلى هي في حد ذاتها التفاتة سابقة لزمانها وعالية الدقة والتفصيل في الولاء والالتزام والانضباط.

إن التواضع والتقرب الودود من الجندي أو الفقير ليس معيبا ولا تنزِيل من قدر، أو نزول إلى مستوى بسيط ولكنه دواء سحري لخلق أجواء حميمة بين الرئيس والمرؤوس بين المدير والموظفين بين القائد والجنود، وهي السبيل للانتاج والإنجاز.

المعيار الرابع: النظر إلى ماسبق .

التفاته نادرة أخرى من الإمام علي عليه السلام تتعلق بنظرة الناس إلى مبدأ العدل عند الحاكم أو الحكام وكيف أن مجرد سن قانون قد ينفع ناس ويضر آخرين، فقال:

«ثُمَّ اَعْلَمَ يَا مَالِكُ أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إِلَى بِلَادٍ
قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دَوْلٌ قَبْلَكَ مِنْ عَدْلِ وَجُورٍ وَأَنَّ
النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ
فِيهِ مِنْ أُمُورِ الْوَلَاةِ قَبْلَكَ وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ
تَقُولُ فِيهِمْ وَإِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا
يُجْرِي اللَّهُ لَهُمْ عَلَى أَلْسِنِ عِبَادِهِ فَلْيَكُنْ أَحَبَّ
الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فَاْمَلِكُ
هَوَاكَ وَشَحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ فَإِنَّ الشُّحَّ
بِالنَّفْسِ الْإِنْصَافُ مِنْهَا فِيمَا أَحَبَّتْ أَوْ كَرِهَتْ»^(١).

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٢٧.

بمعنى أن الامام يرى في طريقة التعامل بين الحاكم الجديد وبين من سبقه مسألة في غاية الأهمية وتترتب عليها كثيرٌ من النتائج في المرحلة القادمة، ولذا فهو يوجه بضرورة أن تختلف الإجراءات باتجاه إحقاق الحقوق ورد المظالم ودفع الضرر عن الناس ثم يوجه الحاكم بضبط النفس الأمانة بالسوء فيما أحببت وكرهت ولا تتجه بالقرارات حسب الأهواء.

المعيار الخامس: النظرة الإنسانية

إن الإمام علي عليه السلام بعظمته بوصفه إماماً، ورقية بوصفه إنساناً، وبراعته بوصفه حاكماً، وحنكته بوصفه قائداً، وصف طبيعة الرعية بالتعدد والتنوع على مستويات عدة، فكيف يمكن أن يكون التعدد عنصراً إيجابياً؟ أو كيف يمكن توظيفه إيجابياً؟

قال عليه السلام: «وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ
لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ وَلَا تَكُونَنَّ
عَلَيْهِمْ سَبْعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ
إِمَّا أَخُ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخُلُقِ
يَفْرُطُ مِنْهُمْ الزَّلُّ وَتَعْرِضُ لَهُمُ الْعِلْلُ وَيُؤْتِي
عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا فَاَعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ
وَصَفْحِكَ مِثْلَ الَّذِي تُحِبُّ وَتَرْضَى أَنْ يُعْطِيَكَ
اللَّهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ وَوَالِي الْأَمْرِ
عَلَيْكَ فَوْقَكَ وَاللَّهُ فَوْقَ مَنْ وَلَاكَ وَقَدْ اسْتَكْفَاكَ
أَمْرُهُمْ وَابْتَلَاكَ بِهِمْ وَلَا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللَّهِ
فَإِنَّهُ لَا يَدُ لَكَ بِنِقْمَتِهِ وَلَا غِنَى بِكَ عَنْ عَفْوِهِ
وَرَحْمَتِهِ»^(١).

(السيح الضاري) مصطلح واضح نابع من
صميم أفعال الغابة ومجتمع الحيوان، وهو إشارة

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٢٨.

واضحة إلى مستوى القوة التي يمتلكها الحاكم أو الوالي وكيف يمكن أن يستخدم تلك القوة؟ فالوالي عليه أن لا يحاسب الناس بقوة بطش على ما صدر منهم من أخطاء وعلل وزلل بسيطة بمعنى أن يتناسب العقاب مع مستوى الخطأ أو الجرم وأن يمنح دائماً الصفح والعفو على أن يستمر في الإفراط في العقوبة، من أجل أن تنعم البلاد بالأمن والأمان، مذكراً بقدرته الله فوق الجميع وان من يظلم الناس فقد أعلن الحرب على الله ومابالك بمن حارب الله ورسوله فكيف ينجو من عظيم نعمته جل وعلا.

والأوضح في هذا المجال ما ذكره الإمام عليه السلام من وصايا أخرى للحاكم تتعلق بطبيعة تفكير الوالي بعد اتخاذ القرارات المهمة أو المصيرية فقال:

«وَلَا تَنْدَمَنَّ عَلَى عَفْوٍ وَلَا تَبْجَحَنَّ بِعُقُوبَةٍ وَلَا تُسْرِعَنَّ إِلَى بَادِرَةٍ وَجَدْتَ مِنْهَا مَنُذُوحَةً وَلَا تُقُولَنَّ إِنِّي مُؤَمَّرٌ أَمْرٌ فَأُطَاعُ فَإِنَّ ذَلِكَ إِدْغَالٌ فِي الْقَلْبِ وَمَنْهَكَةٌ لِلدِّينِ وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغَيْرِ وَإِذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانِكَ أُمَّةً أَوْ مَخِيلَةً فَانظُرْ إِلَى عِظَمِ مُلْكِ اللَّهِ فَوْقَكَ وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلَى مَا لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ فَإِنَّ ذَلِكَ يُطَامِنُ إِلَيْكَ مِنْ طِمَاحِكَ وَيَكْفُ عَنْكَ مِنْ غَرِبِكَ وَيَفِيءُ إِلَيْكَ بِمَا عَزَبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ»^(١).

في الواقع أنها وصايا نفسية ومنهجية في طبيعة تفكير الشخص المسؤول بأن لا يندم على قرار العفو والصفح مهما كانت نتائجه سلبية أم إيجابية، وأن لا يفرط ولا يتباهى بقرار العقوبة، وان لا يبرر أفعاله بأنه يمتلك الأمر والملك وعلى الآخرين الطاعة.

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٢٨.

والعظيم في هذه الوصية الأخيرة أنه رَبَطَهَا بصدأ القلب عند الإنسان ومهلكة الدين كله، ثم جعل ذلك إيذانا بالتقرب من الخصوم للدين أو هو إشارة إلى التقرب من الشيطان، محذرا من هذا التصرف ومنذراً بحجم النتائج السلبية وموجها للمسؤول كيفية التخلص من هذا التفكير من خلال تذكير النفس بشكل دائم بقدرة الله وعظيم سلطانه على المسؤول وعلى الجميع، وفي ذلك تقويماً لشروط العقل وتعديلاً لانحرافه.

المعيار السادس: مواكبة العلماء والحكماء.

أكد الإمام عليه السلام في عهده على ضرورة التواصل مع فئة العلماء والحكماء والأدباء والمفكرين، وأهل الرأي للمشاورة في شؤون البلاد وما ينفعها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً،

قال عليه السلام:

«وَأَكْثَرُ مَدَارِسَةِ الْعُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةِ الْحُكَمَاءِ فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرٌ بِلَادِكَ وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ»^(١).

إن العلماء مرآة الأمة وواجهتها أمام الأمم الأخرى فهم رموز ونجوم وشموس سواطع تتباهى بهم وترتقى بعلمهم وفكرهم إلى مستويات أعلى، وإن تهاونت في ذلك فلا خير ولا بركة فيها، إذ سيكون للجهلة موقع السمو، يقول أرسطو: (الفرق بين المتعلم والجاهل كالفرق بين الحي والميت) ويقول الفيلسوف ديريك بوك (إذا كنت تعتقد أن التعليم مكلفاً، فجرب الجهل) أما المفكر الفرنسي جان جاك روسو فيقول (الناس الذين يعرفون القليل يتحدثون كثيراً، أما الذين يعرفون

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣١.

الكثير فلا يتحدثون إلا قليلاً)، إذ إن التعليم من أهم عناصر الحياة في التطور والرفي، ولا خلاف على أن التعليم مسؤولية مجتمع بأكمله تبدأ من الأسرة وصولاً إلى وجهاء المجتمع ومراجع الدين وطبقة السياسيين فضلاً عن القضاة وأهل القانون^(١).

المعيار الثامن: توزيع الثروة

الخراج أو ثروة البلاد أو مصادر عيشه فهو عصب الاقتصاد للدولة ومصدر قوتها وتقديرها لحجمها دولياً، ولذلك لم يغيب هذا الأمر عن فكر الإمام عليه السلام فقال:

«وَتَفَقَّدَ أَمْرَ الْخُرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ فَإِنَّ فِي

(١) د. ماهر الخليلي، إنصاف العلماء واجب وطني، مقالة، ٥/٩ /
http://www.alnoor.se/article.asp?id=284511#&sthash.uhsmrP3o.dpuf

صَلَاحِهِ وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ وَلَا
صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ
عَلَى الْخُرَاجِ وَأَهْلِهِ»^(١).

وهذه الالتفاتة هي معيار قوي المضمون
والمحتوى بمعنى أنه مقياس لنجاح تنمية البلاد
أو فشلها، إذ إن العناية والرعاية بالأشخاص
العاملين على الخراج أو الموظفين المنوط بهم
مسؤولية العمل في المال العام هي من الأولويات
عند الحاكم؛ لأن صلاحهم يعني صلاح الدولة
والناس والتنمية ثم التطور، وعدم صلاحهم
يعني دمار وتراجع وانحيار للدولة وللناس،
وربط الإمام عليه السلام ذلك بعلاقة توليفية
غاية في الدقة، وقال (إن الناس عيال على الخراج
وأهله) بمعنى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين أهل

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٦.

الخراج وهم العاملين في بنية رأس مال الدولة،
وحياة الناس أو الشعب، وبذلك قد أوجد
الإمام عليه السلام هذا المعيار ليكون بداية
مهمة لأي إصلاح.

لم يكتف الإمام عليه السلام بهذا وإنما أوجد
مصطلح عمران الأرض عندما قال:

«وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ
نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخُرَاجِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ
إِلَّا بِالْعِمَارَةِ وَمَنْ طَلَبَ الْخُرَاجَ بَغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ
الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا»^(١).

وهذا الكلام فيه تفصيلات كثيرة وعميقة
ودقيقة ولكن معيار هذا الحديث واضح وجلي
للحاذق والمؤمن، إذ إن الإشارة الأولى للإمام
عليه السلام في كيفية توجيه النظر إلى موضوع

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٦.

أموال الدولة وثروتها وخارجها ابتداءً، بمعنى أن تكون هناك فلسفة واضحة لكيفية إدارة هذه الأموال، والهدف الأساس من واقع جمعها في بيت المال، وبذلك هو يطرح سؤالاً مهماً: هل إن الحاكم ينظر إلى إدارة الدولة من خلال كمية الأموال والخراج الذي يتم جمعه منها؟ أو إنه ينظر إلى كيفية صرف هذه الأموال في عمران الأرض وتنمية البلاد؟ وهو ما نصح به الحاكم بان يكون معياره الأساس هو عمران الأرض، وخدمة الناس، وبناء الدولة، وزيادة الواردات منها، ثم حذر الامام عليه السلام من أن الذي يطلب الخراج وزيادة الأموال من دون التفكير في عمارة الأرض فقد خرب البلاد وأهلك العباد.

المعيار التاسع: الانضباط الوظيفي.

الموظفون في جهاز الدولة هم الفئة الأهم في عملية بناء الدولة، لأنهم الأقرب إلى صنع القرار ومن ثم الاهتمام بمستوى قدراتهم و اخلاقهم وامكانياتهم أمر ضروري جدا، فهم الحلقة الوسط بين الحاكم والمحكومين، ويتولون عملية نقل القرارات المهمة والمؤثرة والمتعلقة بأمر الدولة والمواطنين، وهذا يتطلب الأمانة والنزاهة والثقافة والالتزام، وهذا ما قاله الإمام عليه السلام:

«ثُمَّ انظُرْ فِي حَالِ كُتَابِكَ فَوَلِّ عَلَى أُمُورِكَ
حَايِرَهُمْ وَاخْصُصْ رَسَائِلَكَ الَّتِي تُدْخِلُ فِيهَا
مَكَائِدَكَ وَأَسْرَارَكَ بِأَجْمَعِهِمْ لَوْجُوهُ صَالِحِ الْأَخْلَاقِ
مَنْ لَا تُبْطِرُهُ الْكِرَامَةُ فَيَجْتَرِي بِهَا عَلَيْكَ فِي خِلَافٍ
لَكَ بِحَضْرَةِ مَلٍّ وَلَا تَقْصُرْ بِهِ الْغَفْلَةُ عَنْ إِيْرَادِ
مُكَاتَبَاتِ عُمَّالِكَ عَلَيْكَ وَإِضْدَارِ جَوَابَاتِهَا عَلَى

الصَّوَابِ عَنْكَ فِيمَا يَأْخُذُ لَكَ وَيُعْطِي مِنْكَ وَلَا يُضْعِفُ عَقْدًا اعْتَقَدَهُ لَكَ وَلَا يَعْجِزُ عَنْ إِطْلَاقِ مَا عَقَدَ عَلَيْكَ وَلَا يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفْسِهِ فِي الْأُمُورِ فَإِنَّ الْجَاهِلَ بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ غَيْرِهِ أَجْهَلَ»^(١).

قرارات الدولة أو قرارات الحاكم منوطة بالموظفين الأقرب إلى دائرة صنع القرار الضيقة، وهؤلاء يمتلكون القدرة على التغيير والتلاعب، ولذلك لا بد من توفر قدر عالٍ من الصفات الفاضلة من الأمانة والكفاءة والضبط والالتزام، والإمام عليه السلام يؤكد على الحاكم بخيار القوم وخيار الصفات فيهم لضمان كتم الأسرار وعدم التغيير والتلاعب والانتماء إلى الخصوم.

ويستمر الإمام عليه السلام في توصيف معياره في الانضباط الوظيفي على أسس الاختيار الدقيق:

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٧.

«ثُمَّ لَا يَكُنْ اخْتِيَارُكَ إِيَّاهُمْ عَلَى فِرَاسَتِكَ
وَاسْتِنَامَتِكَ وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ فَإِنَّ الرَّجَالَ
يَتَعَرَّضُونَ لِفِرَاسَاتِ الْوُلَاةِ بِتَصْنُوعِهِمْ وَحُسْنِ
خِدْمَتِهِمْ وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ وَالْأَمَانَةِ
شَيْءٌ وَلَكِنْ اخْتَبَرَهُمْ بِمَا وُلُّوا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ
فَاعْمَدْ لِأَحْسَنِهِمْ كَانَ فِي الْعَامَّةِ أَثَرًا وَأَعْرِفِهِمْ
بِالْأَمَانَةِ وَجَهًا فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى نَصِيحَتِكَ
لِلَّهِ وَلِمَنْ وُلِّيتَ أَمْرَهُ وَاجْعَلْ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ
أُمُورِكَ رَأْسًا مِنْهُمْ لَا يَقْهَرُهُ كِبَرُهَا وَلَا يَتَشَتَّتُ
عَلَيْهِ كَثِيرُهَا وَمَهْمَا كَانَ فِي كِتَابِكَ مِنْ عَيْبٍ
فَتَغَابَيْتَ عَنْهُ أَلْزَمْتَهُ»^(١).

وهنا قد أوجد الإمام عليه السلام آليه اختيار
فيها معايير محددة وآليات مهمة من دون الاعتماد
على الرأي الشخصي والفراسة الذاتية للحاكم

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٧.

التي يشوبها كثير من العواطف وقصر الأفق، وعادة ما يختار الحاكم على آية المقربين والآخرين ممن يؤدون الخدمات الشخصية والمتملقين من أجل المناصب والامتيازات.

ومن وأهم معايير التي وضعها الإمام علي عليه السلام في اختيار الموظفين:

١. ذكر الله في الاختيار.
٢. بأن يكون هناك اختبار موثق.
٣. وان يكون هناك له سيرة حسنة في خدمته السابقة وتكون موثقة وموثوقة.
٤. له نشاط واضح في خدمة الناس.
٥. المراقبة في الأداء.

المعيار العاشر: حماية الملكية الفردية

التجارة والصناعة في البلدان من أهم القطاعات المسهمة في تنمية وتطوير البلاد ولهذين القطاعين دورٌ مهمٌ في إدارة الشؤون الاقتصادية في البلاد وقد أوصى الإمام عليه السلام برعايتهم والاهتمام بشؤونهم اذ قال:

«ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتَّجَارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ
وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْرًا الْمُقِيمِ مِنْهُمْ وَالمُضْطَرِّبِ بِإِلَهِ
والمُتَرَفِّقِ بِيَدِنِهِ فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ المُنَافِعِ وَأَسْبَابُ المُرَافِقِ
وَجُلَّابِهَا مِنَ المَبَاعِدِ وَالمَطَارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ
وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ وَحَيْثُ لَا يَلْتَمُّ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا
وَلَا يَجْتَرُّونَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُمْ سَلْمٌ لَا تُخَافُ بِأَيْقَتِهِ
وَصُلْحٌ لَا تُخْشَى غَائِلَتَهُ وَتَفَقَّدُ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ
وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ»^(١).

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٨.

إن هذا المعيار يتعلق بالملكية الفردية وحق التملك الذي نصت عليه الكتب السماوية ومن ثمّ فإنّ اهتمام الإمام عليه السلام لقطاعي التجارة والصناعة لم يأت من فراغ وإنما جاء عن عمق في النصوص الربانية، فالملكية الفردية أساس النمو والتطور، وإلا لا يمكن للدولة أن تقود جميع القطاعات مركزياً، ولذلك فقد أوصى الإمام عليه السلام بان يكون الحاكم مسانداً لعملهم وليس موجهها، بان يكون مصدر إصلاح لعقبات أعمالهم، وأن يقوم بتسهيل الاجراءات وإزالة المعوقات والتعقيدات ووضع جميع المنافع التي تسهل أعمالهم لأنهم سند وقوة للدولة .

المعيار الحادي عشر: انظمة الحماية الاجتماعية

ما يصفه الإمام عليه السلام في المقطع الآتي هو في واقع نظام حماية اجتماعية واسع الأفق،

فالحديث عن الفقراء أمر يبدأ ولا ينتهي، ولكن كيف نصح الامام عليه السلام الوالي في التعامل مع هذا الملف:

قال الامام عليه السلام «ثُمَّ اللَّهُ اللَّهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتِراً وَاحْفَظِ اللَّهُ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكَ وَقِسْماً مِنْ غَلَّتِ صَوَافِي الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ فَإِنَّ لِلْأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلْأَدْنَى وَكُلُّ قَدٍ اسْتُرِعِيَتَ حَقَّهُ»^(١).

هذا الحديث يمتد بشكل واسع ليشمل كل فئات المجتمع، إذ إن الإمام عليه السلام يؤكد على رعاية الفقراء والمساكين بان يخصص لهم

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٩.

راتباً من بيت المال وأرباحاً من ثروة البلاد وأن يكون للبعيد منهم مثل القريب، بمعنى أن يكون هناك تساوي في العطاء، وبذلك فإن الإمام عليه السلام لم يشترط في ذلك رعاية الموظفين فقط ولا طالب بأن يراعى المنتجين فقط، ولم يطالب بان يرعى الحاكم العاملين فقط وإنما توسع إلى فئات الشعب الأخرى، وهذا أمر واضح يوافق ما جاء في انظمة الرعاية الاجتماعية المطبقة في البلدان المتقدمة.

ثم يعود الإمام عليه السلام ليحذر الحاكم من عدم تطبيقه هذا النظام ونتائجه السلبية وامور أخرى فقال:

«وَلَا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطْرٌ فَإِنَّكَ لَا تُعَدَّرُ
بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لِإِحْكَامِكَ الْكَثِيرِ الْمُهِمِّ فَلَا
تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ وَتَفَقَّدْ

أُمُورَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ الْعُيُونُ
وَتَحْقِرُهُ الرَّجَالُ فَفَرَّغْ لِأَوْلِيكَ ثِقَّتَكَ مِنْ أَهْلِ
الْحُشْيَةِ وَالتَّوَاضِعِ فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ ثُمَّ اَعْمَلْ
فِيهِمْ بِالْإِعْذَارِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ تَلْقَاهُ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ
بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إِلَى الْإِنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ وَكُلُّ
فَاعْذِرْ إِلَى اللَّهِ فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيْهِ»^(١).

يوجه الامام عليه السلام الحاكم بان لا ينشغل عن هؤلاء ابدا مهما كانت حجم المسؤوليات، ولا بد من متابعة البعيد عن العيون ممن لا تستطيع ماكنة الاليات الحكومية الوصول اليهم فعليه ان يفرغ من وقته لهؤلاء لانهم سبيله لدخوله الجنة واذا ما قصر في حقهم أو في تادية الخدمات يكونوا سببا لدخوله جهنم لانهم الأولى والاحوج من كل مسؤولياتك الاخرى.

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٩.

ولم يكتف الامام عليه السلام بهؤلاء بل وسع دائرتهم ليشمل لذوي الحاجات الخاصة وأن يوفر لهم وقتاً لينظر في أمورهم: قال عليه السلام:

«وَأَجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْمًا تُفَرِّغْ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ وَمَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِسًا عَامًّا فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعِّعٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعِّعٍ ثُمَّ احْتَمَلَ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ وَنَحَّ عَنْهُمْ الضِّيقَ وَالْأَنْفَ يَسُطُّ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ وَأَعْطَى مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئًا وَأَمْنَعًا فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ»^(١).

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٩-٤٤٠.

المعيار الثاني عشر: القيادة المباشرة منضبطة الزمن .

من أهم الأمور في تقوية الإدارة والقيادة هي التولي المباشر للأمور ثم المتابعة في تطبيق التوجيهات وهذا ما أكد عليه الإمام وجعله معيارا مهما لنجاح إدارة الحاكم، قال الإمام عليه السلام:

«ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لَا بُدَّ لَكَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا
مِنْهَا إِجَابَةٌ عَمَّا لَكَ بِمَا يَعْيَا عَنْهُ كُتَّابُكَ وَمِنْهَا
إِضْدَارٌ حَاجَاتِ النَّاسِ يَوْمَ وَرُودِهَا عَلَيْكَ بِمَا
تَخْرُجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِكَ وَأَمْضِي لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ
فَإِنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ: وَاجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيمَا بَيْنَكَ
وَبَيْنَ اللَّهِ أَفْضَلَ تِلْكَ الْمَوَاقِيتِ وَأَجْزَلَ تِلْكَ
الْأَفْسَامِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا لِلَّهِ إِذَا صَلَحَتْ فِيهَا النِّيَّةُ

وَسَلِمَتْ مِنْهَا الرَّعِيَّةُ»^(١).

لقد وضع الإمام عليه السلام في هذه الكلمات القصيرة منظومة زمنية لانجاز الأعمال وليس فقط معيارا للقيادة المباشرة والمتابعة، فقوله (يوم ورودها) دليل على عدم تأخير البريد بين المسؤولين ودوائر الدولة لأنها تتعلق بحقوق الناس وأحوالهم وأموالهم وحياتهم والتأخير قد يأتي بالضرر عليهم، ثم يستمر ليقول (وامض لكل يوم عمله) بما يعني أن يخصص الأعمال على الايام حتى لا تختلط الأمور أولاً، ولسرعة الانجاز وعدم التأجيل ثانياً.

في واقع الامر هناك كثير من المعايير الاخرى التي من الممكن استخراجها من هذا الكنز الأدبي والبلاغي لأمر المؤمنين ولكن أكتفي بهذا

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٤٠.

المقدار، لأنتقل إلى المحور الثالث المتعلق بضرورة
الإفادة من هذه المعايير في تنضيج رؤية واضحة
نحو منهجية الاصلاح في الدولة العراقية في
المرحلة القادمة.

المحور الثالث

الرؤية المنهجية لمواجهة التحديات

لابد من اساليب علمية ممنهجة وسائرة على خطوات ثابتة ورصينة لمواجهة التحديات اولا ومن ثم المراهنة والبدء بعملية اصلاح جذرية مسنودة ومقومة من الشعب بجميع فئاته واطيافه ومرجعياته وقياداته، ومن يقف امام هذه المسيرة بالضد يُستتج بانة غير خاضع للقرار الوطني ومعرقل لعملية الاصلاح المنشودة ولا بد من ابعاده عن دائرة القرار والاجماع الوطني المؤمل.

لقد تم تحديد سبب التحديات في المحور الأول ثم حددنا اثني عشر معيارا في المحور الثاني نستمر في تشخيص الواقع ومواجهة كل تحدي باساليب علمية لغرض تحديد المسارات الواجب اتباعها في عملية الاصلاح.

لا يختلف اثنان أن العراق منذ الازل يتمتع بالتنوع الاجتماعي وعاشت فيه أقوام متعددة وأديان مختلفة وهذه ليست ميزته المنفرد بها وإنما كثير من البلدان لازالت تتمتع بالتنوع العرقي والاجتماعي والقومي ولكنها استطاعت أن تتجاوز تلك الجزئيات الصغيرة وتنتقل إلى بناء البلاد بشكل اكثر قوة واسرع وتيرة.

في مقولة مهمة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام «لا يعرف الحق بالرجال اعرف الحق تعرف أهله»^(١) بمعنى ان هناك مقاييس ومبادئ من الواجب اتباعها لغرض معرفة الرجال الذين يسرون على هذه المبادئ وليس العكس، وبناءً على المفاهيم السابقة يمكن تلخيص أهم المبادئ الواجب اتباعها في المرحلة المقبلة:

(١) بحار الأنوار: ج ٤٠ ص ١٢٦.

أولاً: مبدأ التسامح والعضو ابتداءً:

يقول الله جل وعلا في كتابه العزيز ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(١) والجدال) معناه قتل الحبل وإحكامه وتستعمل هذه المفردة في البناء المحكم وما أشبهه، وفي النقاش والحوار المحتدم بين فريقين أفراداً أو جماعاتٍ يحاول كل فريقٍ ثني الآخر عن أفكاره وآرائه ومعتقداته باستخدام قوة المنطق^(٢).

ويقول العزيز القدير أيضاً ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ

(١) سورة العنكبوت/ ٤٦ .

(٢) الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الامثل في تفسير كتاب الله المنزل، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، الجزء العاشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٧م، سورة العنكبوت، ص ٧٤ .

مَرَّجِعُهُمْ فَيَنْبِئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١﴾، تناولت هذه الآية موضوع التعامل مع الخصم وفيها نهْيٌ قوِيٌّ قاطعٌ عن سبِّ آلهة الكفار والمشركين وكلِّ ما يُعْبَدُ خارجِ الذاتِ الإلهية؛ لأنَّ هذا سوف يدعوهم إلى أن يعمدوا بالجهل والعدوان إلى توجيه السب إلى ذات الله المقدسة وفي ذلك مساواة المؤمن بالكافر بالتعامل (٢).

إن التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح هو قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحياته الأساسية المعترف بها عالمياً، لا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية، والتسامح ممارسة ينبغي أن

(١) سورة الأنعام / ١٠٨ .

(٢) الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الامثل، الجزء الرابع، ص ١٨٥ .

يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول^(١).

في عصرنا الحاضر نماذج من الشخصيات الفذة التي استطاعت أن تبني أوطانها بسرعة كبيرة واردة مذهلة أثارت إعجاب العالم أجمع، وكانت انطلاقتهم الأولى بعد الاضطهاد والحروب والظلم هو مبدأ التسامح، وفي مقدمتهم محرر الهند المهاتما غاندي الهندوسي، السياسي البارز الذي قاوم الاستبداد بالعصيان المدني الشامل المستند إلى السلم وعدم العنف وأدت سياسته في نهاية المطاف إلى استقلال الهند^(٢).

(١) إعلان مبادئ بشأن التسامح، المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥م، المادة الأولى، الفقرة الأولى والثانية.

(٢) الاسم الحقيقي لغاندي هو (موهنداس كرمشاند غاندي). للمزيد عن حياة غاندي ينظر: موهنداس كرمشاند (المهاتما) غاندي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المجلد الرابع، الطبعة الأولى ١٩٨٦، ص ٣١٥ - ٣٢٢؛ الموقع الإلكتروني:

ذكر الكاتب الكبير عباس محمود العقاد ان
فلسفة غاندي تنبع من إيمانه العميق بالسلام
والمحبة وجسد ذلك بمبادئ صاغها في كلمات
خالدة:

- اذا قابلت الإساءة بالاساءة فمتى تنتهي
الإساءة.

- إن علينا أن نحارب العدو بالسلاح الذي
يخشاه هو، لا بالسلاح الذي نخشاه نحن.

- علينا احترام الديانات الاخرى كاحترامنا
لديننا فالتسامح المجرد لا يكفي^(١).

ثانيا: اختيار الحاشية

إن أهم الأمور التي تسهم بشكل كبير

<http://www.marefa.org/index.php/%D>

(١) عباس محمود العقاد، روح عظيم المهاتما غاندي، شركة فن
الطباعة، مصر، ١٩٩٩ م.

في نجاح الدولة واجراءات الحكم هو حسن اختيار الاشخاص للمناصب، وقد سبق وان سجلنا معيارا خاصا (وهو الخامس)^(١) للامام عليه السلام يتعلق بالجانب النفسي في شخصية الوالي وشخصية من يختاره، أن يكون متواضعا، وأن لا يتسامح في الحق وأن لا يكون طماعا عندما قال «ثُمَّ اخْتَرْتُ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ مِمَّنْ لَا تُضَيِّقُ بِهِ الْأُمُورَ وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومَ وَلَا يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ وَلَا يَحْضُرُ مِنَ الْفِيءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ»^(٢).

في موضع آخر من نهج البلاغة قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام:

«وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَالِي

(١) انظر ص ٤٢ .

(٢) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ٤٣٤ .

عَلَى الْفُرُوجِ وَالِدَمَاءِ وَالْمُغَانِمِ وَالْأَحْكَامِ وَإِمَامَةِ
الْمُسْلِمِينَ الْبَخِيلُ فَتَكُونُ فِي أَمْوَالِهِمْ نَهْمَتُهُ وَلَا
الْجَاهِلُ فَيُضِلُّهُمْ بِجَهْلِهِ وَلَا الْجَانِي فَيَقْطَعَهُمْ
بِجَفَائِهِ وَلَا الْحَائِفُ لِلدُّوَلِ فَيَتَّخِذُ قَوْمًا دُونَ قَوْمِ
وَلَا الْمُرْتَشِي فِي الْحُكْمِ فَيَذْهَبَ بِالْحُقُوقِ وَيَقِفَ بِهَا
دُونَ الْمَقَاتِعِ وَلَا الْمَعْطَلُ لِلسَّنَةِ فَيُهْلِكَ الْأُمَّةَ»^(١).

ما اروعك يا وريث الانبياء، نعم فالعراق
يحتاج اليوم رجلا بهذه المواصفات ليس ملاكا
ولكن منصف ليس نبيا ولكن رحيم ليس
معصوما ولكن عزيز النفس وهذا طلب ليس
خياليا ابدا فالعراق يفيض بالعلماء والزهاد
والكفاءات ولكنهم عزلوا وغيبوا سهوا أو عمدا.

(١) نهج البلاغة بتحقيق صبحي الصالح: ص ١٨٩.

ثالثاً: المرونة في التعامل السياسي وعدم الانغلاق:

الانظمة السياسية الحديثة تعتمد على كفاءة الاشخاص الذين يتولون حقيبة الخارجية لانهم واجهة البلاد أمام العالم، فضلا عن إسهامهم الكبير في دفع الاخطار وكسب الحلفاء والاصدقاء، وهذا الأمر يتطلب المرونة والكفاءة والحذاقة وسرعة البديهة، فضلا عن النظرة المتساوية للبشر وهذا ما أكد عليه أمير المؤمنين عليه السلامه في مقولته الشهيرة «وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخُلُقِ» وبذلك فقد أرسى الإمام عليه السلام هذا المبدأ ليكون منهجا عاما في سياسة الحاكم.

قال حكيم الأدباء جبران خليل جبران (لم يجيء يسوع من وراء الشفق الأزرق ليجعل الألم

رمزاً للحياة، بل جاء ليجعل الحياة رمزاً للحق والحرية).

من هذه المفاهيم والمنطلقات للاولياء والحكماء على حد سواء، يمكننا اختيار أنموذجاً مهماً لسياسي ناجح استطاع بفكره الناضج وتشخيصه الدقيق ان يصنع السلام والتصالح ومن ثم التحديث والتنمية والتطور وهو الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق^(١).

(١) الدكتور مهاتير محمد: ولد في كانون الاول عام ١٩٢٥ ودرس الطب بسنغافورة واصبح طبيباً ثم ولج عالم السياسة منذ عام ١٩٦٤ عندما اصبح عضواً في مجلس النواب، ودرس الشؤون الدولية بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧، وفصل من الحزب بعد ان ألف كتاب (معضلة الملايو) عام ١٩٧٠م، وهو الكتاب الذي أثار ضجة، انتقد فيه شعب الملايو واتهمه بالكسل ودعا فيه الشعب لثورة صناعية تنقل ماليزيا من إطار الدول الزراعية المتخلفة إلى دولة ذات نهضة اقتصادية عالية، وبعدها عاد للعمل الحكومي عام ١٩٧٢ وتدرج من وزير تعليم وصناعة ثم نائب لرئيس الوزراء ثم اصبح

كان اسلوب مهاتير محمد ومرونته في التعامل السياسي والاداري مثل معاملة الشخصيات السياسية الداخلة ضمن ائتلافه أو المعارضة مميزاً جداً، ولعل رده للانتقادات التي وجهت اليه في مراحل مختلفة من حكمه تؤكد بعد النظر والثقة بالنفس والقدرة على إدارة الخلاف.

ثالثاً: الاستثمار والخصخصة أساس إصلاح الاقتصاد

منذ ثمانينيات القرن العشرين والعراق يمر بمآسي بل كوارث اقتصادية، من عدم التخطيط إلى اقتصاد الحروب والمجهود الحربي إلى توقف عملية انشاء البنى التحتية إلى حصار التسعينيات

رئيساً للوزراء عام ١٩٨١ وبدأ مسيرة اصلاح شاملة للدولة. للمزيد انظر: ماهر جبار محمد علي الخليلي، مهاتير محمد ودوره في تحديث ماليزيا ١٩٦٩-١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم التاريخ، بغداد، ٢٠١٤م.

ثم دمار البلاد مع الاحتلال في ٢٠٠٣ م.

إن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر يتطلب كثيراً من الاجراءات المهمة وفي مقدمتها إعادة صياغة القوانين الاقتصادية بشكل يتلائم مع الواقع الجديد، ومن ثم فإن الأمور جرت عكس هذا الاتجاه مما تسبب بمشاكل كثيرة.

القطاع الخاص أهم محور من محاور التنمية في البلاد إذ يجب الاعتماد عليه كمحرك ابتدائي لنمو الاقتصاد، وبطريقة علمية ومساندة من باقي دول العالم، لاسيما الدول المتقدمة، لضمان نمو اقتصادي مفيد ومرتبط مع كارتلات دولية ضامنة للنجاح.

الاقتصاد العراقي متهاوي وغير قادر على الاستجابة للتحديات وقد أصابه الركود

والتباطؤ والانهييار وعدم وضوح الرؤية.

من أجل ذلك وفي سبيل الإصلاح لا بد أن تستمر الحكومة في تقليص دورها في مجال الانتاج الاقتصادي والاعمال الاخرى، وضرورة اتباع نظرية الإوز الطائرة التي يتعود صياغاتها الأولى إلى النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين صاغها الاقتصادي الياباني اكاماتزو بوصفها أنموذجاً تاريخياً لمرحل النمو الاقتصادي.

يتحدث اكاماتزو في أنموذجه النظري على ثلاث منحنيات رئيسة تحدد المرحلة التي يمر بها البلد الأخذ بالنمو:

منحنى الاستيراد: تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني .

منحنى الانتاج: حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبية المنتجات في اقتصاد البلد المعني.

منحنى الصادرات: يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتفاع نوع المنتجات التي يتم تصديرها للخارج: كثيفة العمالة / كثيفة رأس المال / كثيفة التقنية، كثيفة المهارة وتعد هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخراً في مضمار النمو والتقدم في إطار نموذج الإوز الطائر من حيث الارتفاع والمسافة^(١).

(١) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٢م، ص ١٤.

رابعاً: التشريع أساس الإصلاح.

لابد من عملية تقليص الضوابط، ولا مجال للشك في أن الانظمة (الضوابط) تؤدي دورا اساسيا في إدارة المجتمع، فأية دولة بلا انظمة وقوانين هي دولة تغرق في فوضى، ومن دون النظام سيكون هناك ضياع للجهود والأموال ولن يكون هناك تطور، إلا إنه من غير المرغوب فيه هو أن يكون هناك إفراط في الانظمة.

تكمّن الحكمة بالتركيد في القدرة على التمييز فيما بين الانظمة والقوانين المثمرة والمساندة في تحقيق اهداف المجتمع وتلك التي تعد غير مثمرة، وهي تكمن في اتخاذ القرارات الصائبة في التبادلات التجارية، لذا لن تكون الحكومة غير مسؤولة وستلبي احتياجات المجتمع الاوسع، فضلا عن متطلبات النمو السريع والاقتصاد

المنافس والمتين.

سُئِلَ الدكتور مهاتير عن الفساد الإداري والمالي في ماليزيا وكيف جرت معالجته والخطوات التي اتخذت للتخلص منه فأجاب:

(يجب أن يكون لديك إدارة جيدة، وأن تواجه الفساد، وحتى تمنع الفساد يمكن أن تضع بعض القوانين الصارمة.. ولكن الأهم من ذلك هو تطوير نظام إداري يكون واضحاً جداً، إذا عملت بسرعة وضمن سقف زمني محدد لكل إجراء، فلن يكون هناك فرصة للفساد، ولكن إذا سمحت للموظفين بتأخير المعاملات فإنهم سيؤخرون الإجراءات حتى يدفع لهم صاحب المعاملة المال، إن الوقت هو المال بالنسبة للعمل والاقتصاد، فإذا أخرت المعاملات فسترتفع التكاليف ويتضرر الناس

والاقتصاد، ولذلك يُحدّد المطلوب من الموظف بوضوح تام، فإذا لم يفعل، فسيستتج أنه فاسد، ومن ثمّ سيحاسب ويتخذ الإجراء اللازم بحقه، من الصعب التخلص من الفساد، بمجرد وجود قانون، لا بد من آليات تعمل لتسريع العمل ومنع الفساد، لدينا في ماليزيا مؤسسة ضد الفساد Anti Corruption Agency، ولكن أهم شيء هو الإجراءات Procedures، ولذلك لدينا في الحكومة دليل الإجراءات Manual of Procedures، كل عمل له إجراءاته وخطواته المحددة^(١).

خامسا: الاهتمام بالتنمية البشرية

التنمية البشرية مصطلح يدل على علم حديث التداول منذ بداية العقد التسعيني للقرن

(١) ماهر جبار محمد علي الخليل، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

العشرين حسب بعض المصادر ولكن واقع الحال ان هذا العلم قد وجد مع القرآن الكريم وولادته الحقيقية من الشريعة المحمدية حتى باتت أسسه ومناهجه وغاياته واضحة ملموسة على ارض الواقع، بسبب الهدف المشترك والاساس للقرآن الكريم ولمن اوجد علم التنمية البشرية وهو الإنسان غاية رسالة السماء تشخيصا وتحديدا^(١).

التعليم حجر الاساس في بناء المجتمع وقد كان لدى العراق احد افضل الانظمة التعليمية في العالم في سبعينيات القرن الماضي، ولكنه تراجع في التسعينيات نتيجة الحصار ويعاني اليوم النظام التعليمي من مشاكل عميقة، غير انه من اجل الرحلة التي يجب ان يمضي عليها جيلنا الثاني، يجب ان تسن معايير جديدة وان تتحقق نتائج جديدة.

(١) طلال فائق الكمالي، التنمية البشرية في القرآن الكريم - دراسة موضوعية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء ١٤٣٥هـ، ص ٢٩.

مع الآية القرآنية ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾^(١) أول آيات القرآن الكريم نزلت على الرسول محمد صلى الله عليه واله وسلم، وكلمة (اقرأ) اي (تعلم) هي سر نجاح كثير من تجارب النهضة في العالم ومنها ماليزيا، اذ أصبحت شعاراً لبدء عملية الإصلاح بمعنى ان الرؤية تقول بان الله سبحانه وتعالى بدأ المشروع الاصلاحى للمجتمع الجاهلي من خلال التعلم والتفكر والتعقل وترجمها وحوورها إلى مفاهيم وأفكار ناضجة تتعلق بالتعليم والمعرفة وحوّلها إلى سياسة تعليمية عامة ذات أبعاد واسس ثابتة وواضحة^(٢).

(١) سورة العلق، آية ١ .

(٢) محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨م، ص ٣٨.

الخاتمة والتوصيات

لابد من توفير الارضية المناسبة والمناخ الملائم عندما يكون القرار النهائي والحقيقي باعادة بناء الدولة وهذا لا يتم الا من خلال مجموعة من المتطلبات الاساسية:

١. القرار السياسي: الخطوة الأساسية وقبل أي شيء آخر هو العمل على خلق استقرار سياسي في العراق وإلا كل حديثنا عن الإصلاح هباءً منثوراً، لابد من قرارات جريئة وشجاعة تتخذ من رؤساء الكتل والشخصيات المتنفذة القادرة والمتحكمة بالقرار السياسي في العراق على اجراء تعديلات في ثوابتها وافكارها ومنهجها الذي تأسس بعد عام ٢٠٠٣.

٢. التوافق بين الثوابت السياسية ومعايير أمير المؤمنين عليه السلام: بمعنى ان تتوافق

الثوابت السياسية مع مع شعارات الدين المرفوعة من الكتل والاحزاب الدينية، واولويات هذا التوافق هو السير على تلك المعايير وجعلها ثوابت سياسية حقيقية لا شعارات براقعة لا طعم ولا لون ولا رائحة ولا نتائج، ومنها تكوين رؤية فكرية ناضجة تنبني عليها العملية السياسية، واليوم نحن بحاجة إلى مراجعة وفحص واعادة النظر في بعض هذه الثوابت والآراء والرؤية ومحاولة ايجاد قواسم مشتركة ومستويات وسطى يقف عليها الجميع بثبات وقوة ويتمسكون بها لتكون ارضية قوية تنبني عليها اساس جديدة واضحة ورصينة للمرحلة المقبلة

٣. تشريع القوانين الصحيحة: من أولويات الاصلاح ايضا هو تشريع قوانين المؤسسات الدستورية الكاملة منها المحكمة الدستورية

العليا والمحكمة العسكرية العليا، واعطاء
صلاحيات واسعة لمنظومة الإدعاء العام
في الدفاع عن المال العام وسمعة البلد
الخارجية والحفاظ على أراضيه ومكاته،
فضلا عن تحديد آليات انتخاب ديمقراطية
في مجلس القضاء الأعلى والمحاكم الأخرى
ليكون التغيير منهاجا مؤسسيا وليس ارتجاليا
وعاطفيا ومصلحيا.

٤. ضبط قانوني الاحزاب والانتخابات: البداية
الصحيحة تؤدي إلى نتائج جيدة والاصلاح
يبدأ مع قانوني الاحزاب والانتخابات
وضبطهما بالاتجاه الصحيح للبناء السياسي،
بحيث يكون قانون الاحزاب موحداً ووطنياً
وشاملاً لكل العراقيين من دون تمييز أو
تهميش أو اقصاء وان يكون عراقيا ووطنيا
بحتا بمعنى ان لا تكون هناك احزاب دينية

أو عرقية أو قومية وانما هناك احزاب عراقية شاملة لكل العراق يكون عندها فروع في كل المحافظات وممثلين لها من كل الاطراف وتكون الديمقراطية موجودة في نظامها الداخلي وتكون برامجها موحدة ومتفق عليها على اساس وطني وليس مناطقياً أو مذهبياً أو قومياً، ولذلك لا بد من تعديل القانون الذي اقره البرلمان منذ مدة قصيرة الذي هو عبارة عن ثوب مفصل تفصيلاً ليكون على مقياس الاحزاب الحاكمة.

والامر ينطبق مع قانون الانتخابات اذ لا بد من تعديله بما يلائم النظام الديمقراطي الحقيقي من خلال اعتماد نظام الدوائر المتعددة على اساس ان كل دائرة مقعد يتنافس عليه عدد من المرشحين يفوز به من يحصل على اعلى الاصوات في تلك الدائرة من دون ان يكون هناك تدخل

من أي جهة كانت ولا من الأحزاب الكبيرة ولا من رؤساء الكتل وغيرها وننتهي من ظاهرة صعود مرشح فشل في الانتخابات ولم يحصل إلا على أصوات قليلة ثم نجده عضواً في البرلمان أو في منصب مرموق في الدولة بترشيح من رئيس الكتلة وعلى أساس المقاعد التعويضية وهي طريقة تلاعب واضحة بالديمقراطية وأصوات الناخبين.

٥. حسن اختيار الأشخاص: لا بد من إيجاد آليات ثابتة في اختيار الشخصيات السياسية التي تتولى المسؤوليات في مفاصل الدولة جميعها لاسيما المراكز الحساسة التي تعد من أهم الإجراءات الإصلاحية، وتكون هذه الآليات علمية ومهنية بالدرجة الأساس وبعيدة عن مبدأ الاستحقاق الانتخابي وهو الوجه الثاني للمحاصصة.

٦. حماية الابداع والفكر: ان التميز والابداع والرقى في العمل والمخرجات الجيدة من ناحية النوعية تتطلب قاعدة معرفية كبيرة، وتشخيص جوانب القوة والضعف في كل عنصر من عناصر الأداء، والعمل على تعزيز عوامل القوة بكل الاجراءات الممكنة ومعالجة جذرية لمواطن الضعف وتصحيحها، ولا يتم ذلك الا من خلال تطبيق نظام تقويمي شامل لكل مؤسسات الدولة بما يسمى نظام الجودة الشاملة المطبق اليوم في كل العالم ويتطور بشكل سريع ويتحدث بشكل اسرع ولذلك لابد من مواكبة الانظمة العالمية في هذا الاطار واعتماده كمنظومة تقييمية وتقويمية تساعد على اكتشاف السلبيات والاطاء والعلل وتصحيحها باسرع وقت قبل ان تترتب عليها خسائر مادية ومعنوية

كبيرة تهدم البناء وتؤخر التقدم.

٧. اعتماد المبادئ والقيم الاقتصادية العالمية :
الثوابت الاقتصادية في عالم الاقتصاد العالمي
كثيرة ومؤثرة وناجحة واذا ما كان القرار
بالاصلاح الاقتصادي موجود في اروقة
السياسيين فلا بد من قيم ومبادئ واسس
لبناء منظومة هذا الاصلاح وأهم هذه
المبادئ:

١. احترام الوقت.

٢. تنوع مصادر الدخل القومي.

٣. نظام مصرفي فعال.

٤. التركيز على البنى التحتية.

٥. مبدأ تكافؤ الفرص.

٦. الاعتماد على الذات.

وهناك قيم اقتصادية ايضا مطبقة في كل

الشركات والمؤسسات الناجحة منها:

((الالتزام بمواعيد الدوام/ الجودة العالية/
الالتزام بمواعيد التسليم للبضائع/ التفرقة
بين الخاص والعام/ استعمال التقنية الحديثة/
الاخلاص في العمل والحرص على سمعة
المؤسسة/ المرتب على قدر الجهد المبذول فكلمما
زاد الجهد زاد المرتب/ السعي إلى تطوير الذات
وتحسين المستوى المعيشي/ الانضباط الشديد
والالتزام بالتعليمات/ الحرص على اختيار المديرين
ليكونوا قدوة لموظفيهم... وغيرها كثير)).

المصادر

القران الكريم

(١) إعلان مبادئ بشأن التسامح، المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥م، المادة الاولى، الفقرة الاولى والثانية.

(٢) اية الله الشيخ باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام علي عليه السلام لواليه مالك الأشتر على مصر، الموقع الالكتروني <http://arabic.balaghah.net/content>.

(٣) زين العابدين قرباني، ميثاق إدارة الدولة، تعريب: قاسم البيضاني، منشورات المحبين- مطبعة كوثر، ط ١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

(٤) الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الامثل في تفسير كتاب الله المنزل، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، الجزء العاشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٧م

(٥) صباح محسن كاظم، الراعي والرعية والحاكم والمحكوم في عهد الامام علي- عليه السلام لمالك الأشتر، مقالة، مركز النور، ٠٨/٠٨/٢٠١٠ الموقع الالكتروني:

See more at: <http://alnoor.se/article.asp?id=86355#st-hash.NJtG42DX.dpuf>

(٦) طلال فائق الكعالي، التنمية البشرية في القرآن الكريم - دراسة موضوعية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء ١٤٣٥هـ.

(٧) عباس محمود العقاد، روح عظيم المهاتما غاندي، شركة فن الطباعة، مصر، ١٩٩٩م.

(٨) الكتاب: نهج البلاغة/ تحقيق: صبحي الصالح/ ت: ٤٠ / الطبعة الأولى ١٣٨٧-١٩٦٧م.

(٩) الكتاب: شرح نهج البلاغة/ المؤلف: ابن ميثم البحراني/ ت: ٦٧٩ / الطبعة الأولى ١٣٦٢ش/ مركز النشر: قم- إيران.

(١٠) ماهر الخليلي، انصاف العلماء واجب وطني، مقالة، ٥/٩/٢٠١٥، مؤسسة النور للثقافة والاعلام، الموقع الالكتروني: <http://www.alnoor.se/article.asp?id=284511#sthash.uhsmrP3o.dpuf>

(١١) ماهر جبار محمد علي الخليلي، مهاتير محمد ودوره في تحديث ماليزيا ١٩٦٩-١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، قسم التاريخ، بغداد،

٢٠١٤م.

(١٢) محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨م.

(١٣) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الاسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٢م.

(١٤) موهنداس كرمشانند (المهاتما) غاندي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المجلد الرابع، الطبعة الأولى ١٩٨٦، صص ٣١٥ - ٣٢؛ الموقع الالكتروني: <http://www.marefa.org/index.php/%D>

المحتويات

٥.....	مقدمة المؤسسة
٩.....	هدف البحث
١٠.....	أهمية البحث
١١.....	مشكلة البحث
١٤.....	المقدمة.....
١٨.....	المحور الاول
١٨.....	التراجع السياسي في العراق - الأسباب والنتائج
٢٧.....	المحور الثاني
٢٧.....	معايير من عهد الإمام (عليه السلام)
٣١.....	المعيار الأول: اختيار الحكام
٣٥.....	المعيار الثاني: الاتصال بالأشراف والصالحين
٣٧.....	المعيار الثالث: التواضع الودود مع القاعدة
٤٠.....	المعيار الرابع: النظر إلى ماسبق
٤١.....	المعيار الخامس: النظرة الإنسانية
٤٥.....	المعيار السادس: مواكبة العلماء والحكماء
٤٧.....	المعيار الثامن: توزيع الثروة

المعيار التاسع: الانضباط الوظيفي .	٥١
المعيار العاشر: حماية الملكية الفردية .	٥٥
المعيار الحادي عشر: انظمة الحماية الاجتماعية .	٥٦
المعيار الثاني عشر: القيادة المباشرة منضبطة الزمن .	٦١
المحور الثالث .	٦٤
الرؤية المنهجية لمواجهة التحديات .	٦٤
أولاً: مبدأ التسامح والعفو ابتداءً .	٦٦
ثانياً: اختيار الحاشية .	٦٩
ثالثاً: المرونة في التعامل السياسي وعدم الانغلاق .	٧٢
ثالثاً: الاستثمار والخصخصة أساس إصلاح الاقتصاد .	٧٤
رابعاً: التشريع أساس الإصلاح .	٧٨
خامساً: الاهتمام بالتنمية البشرية .	٨٠
الخاتمة والتوصيات .	٨٣
المصادر .	٩١